

تقرير

مشروع موازنة 2018: الوزراء يطالبون بزيادة الإنفاق 2000

اطلع وزير المال علي حسن خليل رئيس الحكومة سعد الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة على أرقام مشروع موازنة 2018 بما تتضمنه من زيادات خطيرة على النفقات. فقد تبين أن الوزارات تطلب مبالغ إضافية مبالغاً فيها وتؤدي إلى زيادة النفقات العامة بـ 2000 مليار ليرة عن سقف موازنة 2017 ما يرتب زيادة ملحوظة في خدمة الدين العام

يرشّح هذه النسبة إلى الانخفاض أكثر. في ظل هذا الوضع يأتي مشروع موازنة 2018 بإنفاقه الإضافي. وليس ذلك فحسب، بل يأتي بعد اتفاق سياسي يوم إقرار موازنة 2017 أن تكون موازنة 2018 إصلاحية وأن يراعى فيها التقشف في الوزارات بعد اقتطاع وصل إلى 20% من الموازنات التشغيلية لعام 2017، وأن تُدرج فيها مشاريع إصلاحية لم يكن هناك متسع من الوقت لمناقشتها وإقرارها ضمن موازنة 2017.

كذلك فإن أي إنفاق إضافي أو زيادة في خدمة الدين العام تسقط التعهدات التي أطلقت يوم مناقشة موازنة 2017 عن أن إقرار الموازنة من دون إقرار قطوعات حسابات السنوات الماضية بشكل فرصة لإعادة الانتظام إلى الدستور والمالية العامة. لكن تبين، حتى الآن، أنه ليس هناك تقدم في إقرار قطوعات الحسابات، وأن السلطة تركز مخالفتها السابقة، إذ لم تتقيد بمهل إعداد ومناقشة مشروع موازنة 2018 المنصوص عنها في المادة 83 من الدستور التي تنص على أن تقدم الحكومة الموازنة إلى مجلس النواب «كل سنة في بدء عقد تشرين الأول».

في هذا الإطار، يقول رئيس حركة «مواطنون ومواطنات» شربل نحاس، إن التأخر في إعداد وإحالة موازنة 2018 «يعني أن الحكومة أعفت نفسها من واجب تقديم الموازنة، وأنها لم تتعظ من الفترة الماضية ومن مناقشات موازنة (2017) منتهية الصلاحية في مهرجانات سياسية متلفزة». ترقب الوزارات لكل هذا الإنفاق ليس إلا «ترجمة فعلية لخيارات القوى السياسية»، وهذا ما يفرض إعادة ترتيب الأولويات. فعلى

فإن زيادة خدمة الدين، تمثل مساراً خطيراً على المالية العامة التي باتت تحت مجهر المؤسسات الدولية. هذه الأخيرة تراقب بدقة المؤشرات الأساسية والتفصيلية وأبرزها ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج فوق 140% في ظل معدلات نمو اقتصادي متدنية، ومعدلات نمو للودائع ضعيفة جداً. فبحسب إحصاءات مصرف لبنان، ازدادت الودائع لدى المصارف بمعدل 4,4% فقط، أي بما يغطي بالكاد الزيادة التلقائية من الفوائد؛ وهذا النمو لا يلحظ هروب أكثر من 3 مليارات دولار إلى الخارج بسبب أزمة الحريري الأخيرة، ما

بقيمة تتجاوز 3 مليارات دولار من لبنان، إضافة إلى تحجيم قدرة مصرف لبنان على اجتذاب الودائع واضطراره إلى رفع أسعار الفوائد أولاً في كسب الوقت لإتاحة الفرصة أمام اجتذاب الدولارات من الخارج. استهلاك الوقت المكتسب بكلفة باهظة يزيد الأعباء على الوضع النقدي الذي ينزف منذ سنوات. يكفي أن يواصل ميزان المدفوعات تسجيل عجز متراكم بقيمة 9,2 مليار دولار منذ 2011 حتى نهاية تشرين الأول 2017، رغم الهندسات المالية المنفذة. هذا يعني أن صافي حركة دخول وخروج الأموال من لبنان سلبية. لذا،

9,2 مليار دولار
عجز ميزان
المدفوعات المتراكم
هذ 2011 حتى
تشرين الأول 2017

محمد وهبة

مبالغات الوزراء في الإنفاق وزيادة خدمة الدين العام تحولت إلى محور الاجتماعين اللذين عقدا في السراي الحكومي أول من أمس بين رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. خليل وضع أرقام مشروع موازنة 2018 على الطاولة بما ترتبه من نتائج جسيمة على المالية العامة، إذ تطلب الوزارات زيادة إنفاقها بمبلغ 2000 مليار ليرة فيما الوضع لا يحتمل هذا «التبذير السياسي» غير المبرر بعد اتفاق في السنة الماضية على أن تكون موازنة 2018 «إصلاحية تقشفية». خطورة ارتفاع خدمة الدين العام، أنها تأتي بعد ضغوط نقدية سببتها أزمة استقالة الحريري الأخيرة واحتجازه في السعودية. هذه الأزمة فرضت أعباء كبيرة على الوضع المالي، منها خروج ودائع

ميريك لينش: السعودية غير قادرة على معاقبة لبنان

الحكومة سعد الحريري، قابل للعلاج على نطاق واسع، كون السعودية، ورغم عدم رضاها عن التنازلات المتواضعة التي قدمها حزب الله، إلا أنها لن تكون قادرة على فرض عقوبات اقتصادية على لبنان». وتعرّز «ميريك لينش» كلامها بالإشارة إلى التصنيف السوقي للسندات اللبنانية التي تعادل CCC وCCC+ رغم أن تصنيف لبنان الفعلي هو أقل ويبلغ B3/B-/B-. واستبعدت أن تكون للسعودية القدرة على فرض خيارات مؤثرة على حزب الله كون «75% من حملة سندات اليوروبوند في أيلول الماضي هم محليون (مصارف وغيرها)، ولا وجود لودائع سعودية لدى مصرف لبنان، فيما الودائع السعودية في المصارف اللبنانية محدودة»، ويحصر التقرير التأثيرات السعودية الخطرة بـ «التحويلات الآتية منها والبالغة نحو 1.5 مليار دولار، على افتراض أن 40% من التحويلات إلى لبنان مصدرها دول الخليج».

يشير تقرير صادر عن شركة «ميريك لينش» التابعة لـ «بنك أوف أميركا»، إلى أن «المصارف اللبنانية سجلت خسائر في الودائع»، كما سحبت المصارف خلال الأزمة «نحو 1.4 مليار دولار من وداؤها لدى مصرف لبنان، وأعادت جدولة قروض بقيمة 1.3 مليار دولار لتوفير حاجتها من السيولة». أما مصرف لبنان فقد «خسر 1.6 مليار دولار من أصوله الخارجية خلال تشرين الثاني الماضي وشجّع المصارف على رفع أسعار الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية بين 7% و9%، ويتوقع التقرير أن «تعوض المصارف خسائرها خلال أشهر عبر زيادة الفائدة على الودائع، فيما مصرف لبنان قادر على تعزيز ميزانيته من خلال محفظة سندات يوروبوند بقيمة 1.7 مليار دولار حصل عليها بعد مبادلة ديون بالليرة مع وزارة المال». ويلفت التقرير إلى أن «الأثر الاقتصادي المترتب على استقالة رئيس

المشهد السياسي

سفارة للبنان.. في القدس



(مروان طحطم)

وأفق على الاقتراح. من ناحية أخرى، وفي مقابل حماسة فرنسا لعقد اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان، في باريس في 8 كانون الأول الجاري، كانت بعض الدول الأوروبية تشكك بنتائج الاجتماع، معتبرة أنه لم ينطو على أي جديد. الرد على هذا «التشكيك» أتى من مسؤول أوروبي أيضاً، يُدرك أن «الأمر لن تحل بين ليلة وضحاها، وهذا مسار طويل»، إلا أنه يسأل في الوقت عينه: «هل كان المطلوب من الاجتماع حلّ مشاكل لبنان؟». لم يكن ذلك هو الهدف، بل «مناقشة الملف اللبناني، وإصدار بيان يؤكد الدعم لرئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، بعد عودته عن استقالته». وفي هذا الإطار، يوضح المصدر الأوروبي للخط الذي حصل حول عدم ذكر القرار 1559 في النسخة العربية في بيان «المجموعة»، مؤكداً أن «الخارجية اللبنانية لم تطلب عدم ذكره، والأمر كان مُجزّب خطأ، سبق أن حصل في اجتماعات سابقة». فالبيان الذي نضه السفير الفرنسي لدى لبنان برونو فوشيه، بالتعاون مع وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لو دريان، نوقش مع المجتمعين باللغة الإنكليزية «ولم يكن هناك أي اعتراض لبناني، باستثناء السؤال عمّا إذا كان سيجري التطرق إلى سلاح حزب الله».

مسؤول أوروبي:
بالتأكيد سيتحاور
لبنان وسوريا في ما
خص اللاجئين

مُقسمة على 8 سنوات، سيتوزع على ثلاث جهات: القطاع الخاص، المؤسسات المالية الدولية، وعدد من الشركاء ومنهم الخليجيون». ويكشف، في هذا الإطار، عن سؤال الفرنسيين للحريري إن كانت السعودية مُستعدة لدعم لبنان، «وفرنسا شجعت رئيس الحكومة علي التواصل مع الرياض بشأن هذا الملف، فكان جوابه إيجابياً». حصل

منفصلان». أما النقطة الثالثة، فهي «مؤتمر دولي للمستثمرين»، أو ما يُعرف لبنانياً بـ «باريس 4»، الذي ستترأسه فرنسا وألمانيا «التي تملك الإمكانيات». في ظلّ الأزمات في المنطقة، وتشديد العقوبات على حزب الله، تطرح أسئلة عدّة عن الأطراف المُستعدة لدعم لبنان مادياً. يُجيب المصدر بأن تمويل المشاريع «التي تبلغ قيمتها 17 مليار دولار

يصنّ عدد من مكونات الحكومة أن يتم الاتفاق في مجلس الوزراء على العرض المقدم من ائتلاف شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نوفاتيك» الروسية، في ما خصّ التنقيب عن الغاز في الحقلين 4 و9، كما ورد في البند 46 من (أصل 145 بنداً من) جدول أعمال مجلس الوزراء اليوم. وبحسب المعلومات، فإن رئيس الحكومة سعد الحريري والتيار الوطني الحر سيحاولان إقرار هذا الملف قبل عيد الميلاد، حتى ولو اقتضى ذلك عقد أكثر من جلسة لمجلس الوزراء. وستبحث الحكومة اليوم العرض المقدم من ائتلاف الشركات الذي ينص على أن يبدأ الحفر عام 2019، وأن تحول حصة الدولة من النفط والغاز في البلوك الجنوبي (9) ما بين 50 و60%، وفي البلوك الشمالي (4) بين 60 و70%. على صعيد آخر، يقدم وزير الخارجية جبران باسيل إلى مجلس الوزراء اليوم اقتراحاً بأن تعلن الدولة اللبنانية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة فلسطين، وأن يقدم لبنان عقاراً لإنشاء سفارة فلسطينية عليه، في مقابل أن تقدم فلسطين عقاراً في القدس إلى الدولة اللبنانية. لتقام فوقه سفارة لبنان، مستقبلاً. وقالت مصادر «الخارجية» لـ «الأخبار» إن باسيل ناقش الخطوة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي